ويخضعون لقيادة وتنظيم موحّدين، ويسعون الى الوصول الى السلطة، والمشاركة فيها، من اجل تحقيق هذه المبادىء التي توافقوا عليها[٣].

ومن خلال تعريف كل من الاحزاب السياسية وجماعات المصالح، يمكن تحديد اهمّ الفوارق فيما بينهما في ما يلي[٤]:

١ ـ من حيث مجال الاهتمام: (أ) يهتم الحزب بقضايا وامور المجتمع كافة، ويهتم بتحقيق المصلحة العامة؛ (ب) تهتم جماعات المصالح بأمور محدّدة، أضيق، خاصة بالجماعة المكوّنة لها.

٢ ـ من حيث الهدف: (أ) الهدف الرئيس للاحزاب دائماً هدف سياسي، وقد تتواجد لها اهداف أخرى، اجتماعية او اقتصادية؛ (ب) تتحدّد اهداف جماعات المصالح حسب طبيعتها، وهي، في الغالب، اهداف اقتصادية واجتماعية تتعلق بمصلحة الجماعة، وقد تتواجد لها اهداف أخرى سياسية مرتبطة بالاهداف الاصلية.

٣ ـ من حيث الوسيلة: (أ) تحاول الاحزاب السياسية، بغض النظر عن قوتها وفعاليتها، الوصول الى السلطة من اجل تحقيق اهدافها ومبادئها، من خلال المشاركة في الانتخابات، ومحاولة تقديم مرشّحين الى المراكز الحكومية؛ (ب) تسعى جماعات المصالح الى تحقيق مصالحها، ورغباتها، من طريق التأثير في الرأي العام، وممارسة الضغط على صانعي القرارات في الدولة، لحملهم على الاستجابة لمصالحها، دون اللجوء الى ترشيح قياداتها للمراكز الرسمية، أو الدخول في الانتخابات بصورة رسمية من خلال مرشّحين يمثلونها؛ (ج) تتصف وسائل الاحزاب السياسية، في الغالب، بالشرعية والعلنية لتحقيق اهدافها، مثل تقديم مرشحين الى الانتخابات وغيرها؛ (د) امّا جماعات المصالح، فوسائلها غالباً غير شرعية، مثل الرشوة والتجسّس واقامة الولائم المشبوهة وغيرها.

٤ ـ من حيث التنظيم: (أ) يشترط في الاحزاب السياسية وجود تنظيم واضح وتسلسل اداري وقيادة موحّدة؛ (ب) امّا جماعات المصالح، فلا يشترط وجود تنظيم واضح لها، وانْ كان لها، في كثير من الحالات مثل هذا التنظيم، ولكنها، في الغالب، تخضع لقيادة موحّدة.

٥ ـ من حيث الوظيفة والمسؤولية: (أ) للاحزاب السياسية وظائف واضحة ومبيّنة في برامجها، وهي مقيّدة بها ومسؤولة عنها تجاه الجماهير، وهي تخضع لرقابة الشعب حين تعرض برامجها من خلال عمليات الانتخاب؛ (ب) امّا جماعات المصالح، فليس لها برامج محدّدة، الّا تلك المتّصلة بمصالحها، وقد تكون ذات طبيعة مؤقتة، وهي لا تخضع للرقابة الشعبية، لأن برامجها غير واضحة.

ان هذه الفروق بين الاحزاب السياسية وجماعات المصالح، والتي حدّدها الفكر العلمي في مجال الدراسات المقارنة، تصلح اساساً موضوعياً للتمييز بين المجموعتين بسهولة في معظم المجتمعات؛ ولكنها، في المجتمع الاسرائيلي، تواجه بمجموعة من العقبات التي تحدّ من صلاحيتها للتفريق بين المجموعتين، حيث نجد ان طبيعة النظام السياسي القائم على نظام الانتخاب النسبي للقائمة قد أدّى الى وجود حركات سياسية، ودينية، واجتماعية، متعددة، تتأرجح، في طبيعتها، بين كونها جماعات مصالح، او أحزاباً سياسية، ممّا خلق نوعاً من الغموض في التمييز بين الاحزاب السياسية وجماعات المصالح لأي دارس موضوعي لأي منهما في النظام الاسرائيلي. وفي ما يلي اهمّ الاشكالات والتحفظات في هذا الموضوع:

○ هناك مجموعة من الحركات السياسية التي صنّفت تقليدياً كأحزاب، وتقدم قوائم